بيان

مبادرة الإصلاح العربي



COP31 · أنطاليا، تركيا · 2026

بعد أنطاليا

إخفاقات COP31 وما تعنيه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بيان صادر عن مبادرة الإصلاح العربي

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست بمنأى عن تأثيرات تغيّر المناخ. فالمنطقة تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة بضعف المعدّل العالمي، ويعيش سكانها بالفعل موجات حرّ قياسية، وجفافًا متزايد الحدّة، وتذبذبًا في الأمطار، ونقصًا في المياه، وصدمات زراعية. وهذا العام، أضافت الحرب وتعطّل الملاحة في مضيق هرمز صدمةً في قطاعَي الطاقة وسلاسل الإمداد إلى هذه الضغوط القائمة.

ما الذي أخفق COP31 في تحقيقه

لم يُخفق COP31 في التوصّل إلى قرار موحّد قائم على التوافق فحسب، بل أخفق أيضًا في معالجة قضايا تمسّ هذه المنطقة بشكل مباشر.

- **تمويل التكيّف: وعودٌ بلا مسار واضح.** الالتزام الذي قُطِع في بيليم بمضاعفة تمويل التكيّف ثلاث مرّات على الأقل بحلول عام 2035 بقي من دون خط أساس متّفق عليه، ولا هدف كمّي، ولا مسار موثوق للتنفيذ. أحرز COP31 بعض التقدّم التقني في مجال التكيّف، لكنّه أخفق في تأمين التمويل الذي تحتاجه المجتمعات الأكثر هشاشة بشكل عاجل.
- **الخسائر والأضرار: صندوقٌ بلا موارد تفي بالحاجة.** لم يتلقَّ صندوق الخسائر والأضرار سوى 342 مليون دولار من التعهّدات مقابل 2.8 مليار دولار من طلبات التمويل التي تقدّمت بها الدول النامية. أقرّ COP31 بوجود فجوة التمويل، لكنّه أخفق في تأمين الموارد الكبيرة اللازمة لسدّها.
- **تأجيل الانتقال العادل.** الآلية التي أُقرّت في بيليم لدعم العاملات والعاملين والمجتمعات والدول في إنجاز عمليات انتقال منصفة لم تدخل حيّز التشغيل الكامل. وستكون وظائفها وترتيباتها المؤسسية وإطار تنفيذها في صميم COP32 في إثيوبيا عام 2027.
- **التخلّي عن الزراعة.** انهارت المفاوضات في إطار عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ العمل المناخي في مجالَي الزراعة والأمن الغذائي للعام الثاني على التوالي، من دون التوصّل إلى أي اتفاق بشأن مستقبل هذا المسار البالغ الأهمية.
- **الأمن المائي بلا التزام تفاوضي.** رغم محورية شحّ المياه في الهشاشة المناخية، لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لم يُسفر COP31 عن أي نتيجة جوهرية مموّلة بشكل كافٍ بشأن الأمن المائي. ولا يمكن للمبادرات الطوعية أن تحلّ محلّ تمويل التكيّف الذي يصل إلى المجتمعات التي تعاني شحّ المياه، وإلى المزارعات والمزارعين وسلطات المياه المحلية.

> «لا انتقال عادل تحت الاحتلال والقصف.»
>
> مبادرة الإصلاح العربي

ستة دروس لما بعد أنطاليا

أمضت مبادرة الإصلاح العربي سنواتٍ في العمل مع باحثاتٍ وباحثين، ومزارعاتٍ ومزارعين، وناشطاتٍ وناشطين في مجال المياه، ومع صانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني في أنحاء المنطقة، لفهم ما يعنيه الانتقال البيئي العادل هنا. وينبغي أن تسترشد مرحلة ما بعد أنطاليا بستة دروس مستخلصة من هذا العمل.

١ الانتقال العادل في الطاقة يجب أن يخدم الناس هنا أولًا.

يُنظر إلى المنطقة بشكل متزايد بوصفها مصدرًا للطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر للتصدير، في حين لا يزال كثيرٌ من سكانها يواجهون إمدادات كهرباء غير موثوقة وتكاليف طاقة متصاعدة. والانتقال الذي يبني بنية تحتية للتصدير قبل معالجة احتياجات الطاقة المحلية، أو الذي يُتفاوض عليه من دون مشاركة فعلية للعاملات والعاملين والمجتمعات، ليس انتقالًا عادلًا. كما تحتاج الدول المستوردة للطاقة في شمال إفريقيا وبلاد الشام إلى تخفيف أعباء الديون وإلى تمويل قائم على المنح، لا إلى مزيد من القروض، كي تنجز الانتقال من دون تعميق أوجه اللامساواة القائمة.

٢ العدالة المائية لا تحتمل انتظار التوافق.

شحّ المياه هو أحدّ المخاطر المناخية في المنطقة، ويقع عبؤه بشكل غير متكافئ على صغار المزارعات والمزارعين، والتجمّعات العشوائية، واللاجئات واللاجئين، ومن يعيشون تحت الاحتلال. غير أنّ انعدام الأمن المائي ليس مجرّد نتيجة لتغيّر المناخ، بل تُشكّله أيضًا عوامل عدم تكافؤ الوصول، وضعف الحوكمة، والنزاعات، والسيطرة على الموارد المائية. ويجب أن يصل تمويل التكيّف إلى الحوكمة المحلية للمياه وإلى المجتمعات التي تُدير المياه الشحيحة، لا إلى مشاريع التحلية والبنى التحتية الكبرى وحدها. فالعدالة المائية تقتضي المساءلة العامة، والوصول المنصف، والمشاركة الفعلية لمن هم الأكثر تضرّرًا.

٣ السيادة الغذائية هي تكيّف مناخي.

تعتمد دولٌ كثيرة في المنطقة اعتمادًا كبيرًا على الغذاء المستورد، وتبقى عرضةً لصدمات الأسعار والإمداد العالمية، كما بيّن هذا العام مجدّدًا. ودعم صغار المزارعات والمزارعين، والإيكولوجيا الزراعية، وأنظمة البذور، والأسواق المحلية، ليس قضيةً هامشية ولا بديلًا من التكيّف المناخي، بل هو واحدٌ من أكثر أشكاله مباشرةً وفاعلية. فبناء أنظمة غذائية محلية صامدة يعني تعزيز قدرة المجتمعات على إنتاج غذائها والوصول إليه والتحكّم به، بدلًا من تركها عرضةً لأسواق عالمية متزايدة التقلّب.

٤ الحرب كارثةٌ بيئية، وهي غائبة عن أجندة المناخ.

من غزة إلى جنوب لبنان، ومن السودان إلى سوريا، دمّرت الحروب الأراضي الزراعية وشبكات المياه وشبكات الكهرباء، ولوّثت التربة، وأضرّت بالأنظمة البيئية، وشرّدت الملايين. كما امتدّت هذا العام الهجمات على البنى التحتية للطاقة والمياه إلى منطقة الخليج. وهذه ليست كوارث إنسانية وسياسية فحسب، بل أزماتٌ بيئية طويلة الأمد ستمتدّ عواقبها لأجيال. ولا تزال الانبعاثات العسكرية خاضعة لإبلاغ طوعي وغير متّسق بموجب اتفاق باريس، ما يترك ثغرات كبيرة في حساب الانبعاثات العالمية. كما نادرًا ما يُحقَّق في التدمير البيئي الناجم عن الحرب أو يُعالَج عبر الحوكمة المناخية. ولا يمكن أن تبقى التأثيرات المناخية للاحتلال والقصف والنشاط العسكري خارج نقاشات العدالة المناخية.

٥ على التعدّدية أن تحقّق العدالة، لا التوافق وحده.

إخفاق COP31 في الاتفاق على قرار سياسي جامع هو جزءٌ من أزمة أوسع في التعاون المتعدّد الأطراف. ففي زمن تصاعد التوترات الجيوسياسية والنزاعات المسلّحة وتعمّق أوجه اللامساواة، تكافح المؤسسات المصمَّمة لتمكين العمل الجماعي كي تقدّم الاستجابات التي تقتضيها اللحظة. وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يحمل هذا الإخفاق تبعات بالغة. فتغيّر المناخ لا يعترف بالحدود، وكذلك تبعات الحرب وتعطّل الطاقة وانعدام الأمن الغذائي وشحّ المياه. ولا تستطيع أي دولة أن تواجه هذه التحديات بمفردها. غير أنّ التعاون الدولي لا يمكن أن يعني القبول بالحدّ الأدنى المشترك، أو السماح للدول القوية بعرقلة التقدّم، أو مطالبة الدول الهشّة بالتنازل عن حقّها في التمويل والتكيّف والانتقال العادل. والحلّ ليس التخلّي عن التعدّدية، بل جعلها أكثر ديمقراطية ومساءلةً واستجابةً لاحتياجات الجنوب العالمي.

٦ الانتقال الرقمي يجب أن يكون عادلًا أيضًا.

يُقرّ تعهّد أنطاليا بشأن الذكاء الاصطناعي بحقيقة مهمة: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في مواجهة التحديات المناخية، لكنّ توسّعه السريع يحمل أيضًا كلفةً بيئية كبيرة. فالطلب المتنامي على مراكز البيانات والكهرباء والمياه والمعادن الحرجة يطرح أسئلة جوهرية حول استدامة الانتقال الرقمي ومَن يتحمّل كلفته. وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تكتسي هذه الأسئلة أهمية خاصة. إذ يُنظر إلى دول المنطقة بشكل متزايد بوصفها وجهات لمراكز البيانات والبنى التحتية الرقمية الكثيفة الاستهلاك للطاقة، مستندةً غالبًا إلى أراضي المنطقة وطاقتها ومواردها المائية. ويجب ألّا يُعيد الانتقال الرقمي إنتاج الأنماط الاستخراجية للانتقال في الطاقة. فالذكاء الاصطناعي من أجل العمل المناخي يجب أن يكون في متناول الدول النامية، وأن يعزّز البحث والابتكار المحليين، وأن يستجيب لاحتياجات محدّدة محليًا. وتعهّد أنطاليا بشأن الذكاء الاصطناعي نقطة انطلاق مفيدة، لكنّ التعهّدات الطوعية لا تكفي: فتنفيذه يجب أن يكون شفّافًا وقابلًا للقياس وخاضعًا للمساءلة، مع إبلاغ واضح عن بصمات بنية الذكاء الاصطناعي التحتية من الطاقة والمياه والمواد.

تطالب مبادرة الإصلاح العربي بما يلي

الحكومات العربية أن تكفّ عن التعامل مع مفاوضات المناخ بوصفها دفاعًا عن عائدات الوقود الأحفوري. وينبغي للحكومات المستفيدة من إنتاج الوقود الأحفوري أن تقود انتقالًا منصفًا ومُدارًا، وأن تستثمر عائدات الموارد في التكيّف الإقليمي، وأن تفتح مساحات فعلية لمشاركة مواطناتها ومواطنيها وباحثيها ومجتمعها المدني في سياسات المناخ. كما عليها أن تضمن أن تخدم شراكات الطاقة المتجدّدة والهيدروجين الأخضر الاحتياجات المحلية والمصلحة العامة، بدلًا من إعادة إنتاج أنماط الاستخراج واللامساواة القائمة.

الدول المتقدّمة أن تفي بالتزام تمويل التكيّف، وأن تموّل الخسائر والأضرار بالحجم المطلوب، وأن تدعم تخفيف أعباء الديون عن الدول الهشّة مناخيًا في المنطقة. ويجب أن يكون تمويل المناخ إضافيًا ومتاحًا وقائمًا في معظمه على المنح حيثما تعجز الدول عن تحمّل مزيد من الديون. وينبغي أن تُقاس الشراكات في الهيدروجين والطاقة المتجدّدة بما تقدّمه للناس محليًا، لا بما تورّده إلى أسواق الطاقة العالمية فحسب.

جميع الأطراف، على الطريق إلى COP32 في إثيوبيا، أن تتّفق على وظائف آلية الانتقال العادل وترتيباتها المؤسسية وإطار تنفيذها، مدعومةً بضمانات للحقوق وبتمويل كافٍ قائم على المنح. وعليها أن تعيد الأنظمة الغذائية والأمن المائي إلى صميم مفاوضات المناخ، وأن تعزّز الشفافية والمساءلة بشأن الانبعاثات العسكرية والتدمير البيئي في النزاعات.

عملية الأمم المتحدة للمناخ أن تمنح المجتمع المدني والنقابات العمالية ومنظمات المزارعات والمزارعين والمجتمعات المتضرّرة في الجنوب العالمي صوتًا فعليًا في صنع القرار. وهذا أمرٌ ملحّ بشكل خاص في وقتٍ تتقلّص فيه المساحة المدنية في كثير من الدول المضيفة والمشارِكة، ويُستبعَد فيه غالبًا الأشخاص الأكثر تضرّرًا من قرارات المناخ عن المشاركة في صياغتها.

قام اتفاق باريس على مبدأ ألّا تُترَك أي دولة لمواجهة أزمة المناخ وحدها. لكنّ التضامن لا يمكن أن يبقى طموحًا يُردَّد في القمم السنوية بينما تتحمّل المجتمعات كلفة التأخّر السياسي واللامساواة الاقتصادية والنزاعات والتدمير البيئي.

العدالة المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتطلّب أكثر من التزامات على الورق. تتطلّب انتقالًا يضع الناس قبل الأرباح، ويتعامل مع المياه والغذاء بوصفهما قضيّتَي عدالة، ويواجه العواقب البيئية للحرب، ويوجّه الموارد إلى المجتمعات التي تعيش الأزمة بالفعل.

وستواصل مبادرة الإصلاح العربي العمل مع الباحثات والباحثين والمزارعات والمزارعين والناشطات والناشطين والحركات في أنحاء المنطقة لتوثيق ما هو على المحك، وتطوير البدائل، ومساءلة صنّاع القرار حين يتقاعسون عن الفعل.

يجب أن يُقاس الطريق من أنطاليا إلى COP32 لا بالوعود التي قُطِعت، بل بالأرواح التي تحسّنت والمظالم التي عولجت.